ملخص الورقة البحثية

"استعراض الممارسات الفضلى في التصدي للتهديدات السيبرانية التي تواجه الأطفال والمراهقين، واقتراح استراتيجيات مبتكرة لتعزيز الثقافة الرقمية والوعي الوقائي"

إعداد

سلطان بن حمد الهاجري

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر

مقدمة إلى

مؤتمر الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

"حماية الأطفال في الفضاء الرقمي: التحديات والتشريعات والإجراءات الوقائية"

مملكة البحرين، 12–14 يناير 2026

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الأفاضل،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

بداية، يشرفني أن أكون معكم اليوم، ممثلا عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر، وأن أتقدم بالشكر الجزيل للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تنظيم هذا المؤتمر، واختيار هذا العنوان الدقيق الذي يلامس أحد أهم شواغل حقوق الإنسان في عصرنا الرقمي.

فكما تعلمون، أصبح الفضاء الرقمي جزءاً أساسياً من حياة الأطفال والمراهقين، في التعليم والتواصل والترفيه وبناء الهوية، وهذا التطور في جوهره إيجابي، فنهج حقوق الإنسان يلزم الدول بتيسير النفاذ إلى الانترنت والمعرفة الرقمية، لكن هذا التحول، كما هو الحال مع أي تطور تقني متسارع، ترافق مع تحديات حقيقية ومخاطر متزايدة تمس أمن الأطفال وسلامتهم وحقوقهم. فقد شهدنا تصاعد في التهديدات السيبرانية التي تواجه الأطفال، كالتنمر الإلكتروني، والاستدراج، والابتزاز، وانتهاك الخصوصية، والتعرض للمحتوى الضار، ذكرت البيانات الدولية أن سبعة أطفال من كل عشرة؛ تعرضوا لشكل واحد على الأقل من المخاطر، في ظل فجوة واضحة بين سرعة التطور التكنولوجي وبطء الاستجابات الوقائية والمؤسسية.

الزميلات والزملاء الكرام،

تنطلق الورقة التي أقدم ملخصها أمامكم، من مقاربة حقوقية تعتبر حماية الأطفال في البيئة الرقمية جزءا لا يتجزأ من التزامات حقوق الإنسان، كما ورد في التعليق العام رقم (25) الصادر عن لجنة حقوق الطفل بشأن

حقوق الطفل في البيئة الرقمية. وتؤكد الورقة أن الاقتصار على التشريعات العقابية أو التوعية العامة وحدها لم يعد كافيا، وأن الحماية الفعالة تتطلب منظومة متكاملة تقوم على الوقاية والتمكين والمسؤولية المشتركة بين الدولة والأسرة والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص.

وقد استعرضت في الورقة الممارسات الفضلى عالميا في التصدي للتهديدات السيبرانية التي تواجه الأطفال، وبينت أن هذه الممارسات ترتكز على خمسة محاور مترابطة: أولها، الإطار التشريعي والسياسي؛ وثانيها، الوقاية والتعليم وبناء المهارات الرقمية؛ وثالثها، التصميم التكنولوجي الآمن القائم على السلامة والخصوصية بالتصميم؛ ورابعها، آليات الإبلاغ والاستجابة السريعة والداعمة؛ وخامسها، الحوكمة والتعاون متعدد الأطراف. وتظهر التجارب المقارنة أن الدول التي اعتمدت هذه المقاربة الشاملة استطاعت تحقيق نتائج أكثر استدامة في تقليل المخاطر وتعزيز بيئات رقمية آمنة للأطفال.

كما تقترح الورقة استراتيجيات مبتكرة لتعزيز الثقافة الرقمية والوعي الوقائي، تقوم على الانتقال من نقل المعلومات إلى بناء السلوك والمهارات العملية لدى الأطفال، وتمكين الأسر كشركاء وقائيين، وتحويل المدارس إلى بيئات وقاية رقمية، وإدماج حماية الطفل في تصميم السياسات والخدمات الرقمية منذ مراحلها الأولى.

الزميلات والزملاء الأعزاء،

وفيما يتعلق بالسياق القُطري، استعرضت الورقة تجربة دولة قطر في الانتقال من المبادرات القطاعية إلى الحوكمة الوطنية المتكاملة لحماية الأطفال في البيئات الرقمية، ولا سيما من خلال إنشاء لجنة السلامة الرقمية للأطفال والنشء، بوصفها إطارا وطنيا جامعا لتنسيق الجهود التشريعية والتنظيمية والتعليمية والأمنية، في انسجام مع المعايير الدستورية والدولية لحقوق الطفل.

ويجب التنويه إلى أن انشاء هذه اللجنة جاء ثمرة لمخرجات المنتدى الوطني الثالث لحقوق الإنسان حول حماية الأطفال في البيئة الرقمية، والذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سبتمبر 2024، وهو ما يعكس الدور المحوري للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ترسيخ مقاربة وقائية قائمة على الحقوق.

وفي هذا السياق أود أن أشير إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دشنت لدى احتفالها باليوم القطري لحقوق الإنسان في ١١/١١/ ٢٠٢٥م أربع وحدات استحدثها بهيكلها التنظيمي تختص بحماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية بما في ذلك وحدة حماية حقوق الطفل ولهذه الوحدة خمسة مهام رئيسية وهي: رصد وتقييم حقوق الطفل على ضوء مصادقة دولة قطر على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وبروتوكوليها الأول والثاني بالإضافة إلى توجيه التشريعات والسياسات العامة ومختلف البرامج الوطنية المعنية بتمكين الأطفال إلى جانب دراسة

التحديات المستجدة والناشئة في مجال حماية وتعزيز حقوق الطفل بما في ذلك التحديات الرقمية فضلاً عن ضمان حماية وتمكين الأطفال وفقاً للمعايير الدولية.

ختاما، خلصت الورقة إلى مجموعة من التوصيات، من أبرزها:

- تطوير إطار وطني متكامل لحماية الأطفال في البيئة الرقمية قائم على نهج حقوق الإنسان.
- تحديث التشريعات ذات الصلة لتشمل التهديدات السيبرانية الحديثة.
- إدماج المواطنة الرقمية والوعي الوقائي في التعليم النظامي وغير النظامي.
- إلزام المنصات الرقمية بمعايير السلامة والخصوصية الافتراضية للأطفال.
- تعزيز آليات الإبلاغ الوطنية الصديقة للطفل وربطها بالدعم النفسي والاجتماعي.
- تطوير مؤشرات وطنية لقياس الأثر والمتابعة الدورية.
- إضافة إلى دعم التعاون الإقليمي والدولي، وتعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الرصد والتوعية والتنسيق في المجال الرقمي، بما في ذلك ادماج الحقوق الرقمية والذكاء الاصطناعي في التقارير المقدمة إلى آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية.

أشكركم على حسن الاستماع،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،